


النشرة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ...... خاصة بالاعضاء.

العدد الثاني عشر السنة السادسة والعشرون يونيو (النصف الثاني) ١٩٩٠

## رأينا

بسم الله الرحمن الرحيم

# الحوار المعلق بين الانحياز والابتزاز

بهدوء.. وبساطه قدم الرئيس بوش هديته الى الارهابي شامير بمناسبة نيل حكومته ثقة الكنيست الصهيوني. وكانت الهدية تعليق الحوار الامريكي الفلسطيني.

والذين يتابعون مفهوم الخطوات السياسية الامريكية تجاه قضية الشرق الاوسط يعرفون ما الذي تعنيه هذه الخطوة التي جاءت في وقت يتحفز فيه العالم ضد طبيعة تشكيل الحكومة الصهيونية الفاشية بتركيبتها الفسيفسائية المتناحرة والاغلبية الواهية التي تسلقت عليها قفزة الثقة. فالحوار الذي، وان لم يتقدم نحو السلام قيد انمله، كان يعني مسؤولية الولايات المتحدة عن اي انفجار شامل في المنطقة. وتجميد الحوار او تعليقه يعني التغاضي عن هيجان الثيران الفاشيين في حكومة شامير الذين لا تبصر عيونهم غير لون الدم القاني. وهي قد تتجاوز التغاضي بالانحياز الشامل واعطاء الضوء الاخضر الذي يطلق يد الاجرام الصهيوني لارتكاب سلسلة المجازر التي تنسجم مع طبيعة شارون، وليحقق رحبعام زئيفي احلامه في الترانسفير ولتكبر "اسرائيل" حتى تصبح قادرة على احتضان التطلعات الكبرى لايتان وشامير.

كيف ينسجم الموقف الامريكي مع المسؤولية الدولية الملقاة على عاتق الولايات المتحدة، وهي تعلن على لسان ادارتها بدءا بالرئيس بوش مرورا بالوزير بيكر وحتى الناطقين باسم البيت الابيض والخارجية يوميا عن تمسك الادارة الامريكية بالمسيرة السلمية في الشرق الاوسط ؟ !!

ان الادارة الامريكية تدرك ان المسيرة السلمية في الشرق الاوسط لها عنوان واحد هو منظمة التحرير الفلسطينية

لقد حاولت الادارة الامريكية استخدام الحوار الابتزاز منظمة التحرير الفلسطينية، ولانتزاع تنازلات اساسية تمس مبادىء واسس منظمة التحرير الفلسطينية والثورة الفلسطينية. وعندما عجزت عن تحقيق ذلك عمدت الى تعليق الحوار عند نقطة اساسية وهامة، تكون بعدها منظمة التحرير أو لا تكون. فالكفاح المسلح ركيزه اساسية من ركائز النضال الفلسطيني، وهو الى جانب الاستقلالية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ارض فلسطين تستكمل الركائز الثلاثة والمبادىء الاساسية للثورة الفلسطينية. ولمنظمة التحرير الفلسطينية ولحركتنا فتح..

البقية ص ٢٣

قضايا تنظيمية

# الإضافات والتعديلات في النظام الاساسي كما اقرها المؤتمر العام الخامس لحركتنا

اللجنة المركزية

القسم الأول

أدخلت في المؤتمر العام الخامس تعديلات أساسية في باب اللجنه المركزيه بحيث شملت كلا من تشكيلها وصلاحياتها واجتماعاتها وشروط عضويتها.

بدأ النظام الجديد في باب اللجنه المركزيه بالماده (٦٣) وهي التي تقابل الماده (٥٢) من النظام السابق الخاصه بالتشكيل.

وتنص هذه الماده السابقه على.

"تشكيلها:

الماده (٥٢): يتم انتخاب اللجنه المركزيه من اعضاء المؤتمر على الشكل التالي:

ا- ينتخب المؤتمر خمسة عشر عضوا من بين اعضائه للجنه المركزيه بالاقتراع السري.

ب- يقوم الاعضاء المنتخبون بتكملة باقي اعضاء اللجنه المركزيه بموافقة ٤/٣ اعضاء اللجنه المركزيه على الاعضاء الجدد فردا فردا.

ح- يتراوح عدد اعضاء اللجنه المركزيه من ١٥ - ١٨ عضوا.

د- يكون للاعضاء المختارين حسب البند (ب) نفس صلاحيات الاعضاء المنتخبين". بدأت الماده (٦٣) من النظام الجديد بتعديل صياغي ثم تدرجت الى تعديل الترتيب وذلك من اجل تمتين النص وترابطه. وقد دخلت مباشره في الموضوع في البند (أ) بعبارة "تتشكل اللجنه المركزيه" وهي عباره ادق مما ورد سابقا "يتم انتخاب اللجنه المركزيه" ذلك لان التشكيل هنا يشمل كلا من المنتخبين في المؤتمر والمعينين من قبل اللجنه المركزيه في آن واحد.

وحملت بداية هذا البند أيضا التغيير في حجم اللجنه المركزيه فبدلا من خمسة عشر عضوا وفقا للنظام السابق اصبحت واحد وعشرين عضوا ثم انقسم البند (أ) الى القسمين (١، ٢) ليحدد كيفية مجيء هؤلاء الواحد وعشرين عضوا بحيث قرر ان ثمانية عشر عضوا منهم ينتخبهم المؤتمر العام من بين اعضاءه بالاقتراع السري، وثلاثة أعضاء يتم تعيينهم من قبل اللجنه المركزيه بأغلبية الثلثين. ثم اضيف قسم ثالث مستحدث يخص عددا اضافيا من القيادات داخل الارض المحتله.

وبذلك اصبح نص البند (ا) من الماده (٦٣) على النحو التالي:

"الماده (٦٣): ا. تتشكل اللجنه المركزيه من (٢١) عضوا على الوجه التالي:

١- ثمانية عشر عضوا ينتخبهم المؤتمر من بين اعضائه بالاقتراع السري.

٢- ثلاثة اعضاء يتم تعيينهم من قبل اللجنه المركزيه باغلبية الثلثين.

٣- عدد اضافي من القيادات داخل الارض المحتله يحدده المجلس الثوري ولا يحتسب من النصاب"

وفيما يخص القسمين (١، ٢)

فقد تقدمت للمؤتمر العام عدة مشاريع قرارات بشأن حجم اللجنه المركزيه وكيفية اختيارهم اتخذ بعضها منحى الزياده عما كان في النظام السابق واتخذ البعض الآخر منحى المحافظه بينما ظهرت اتجاهات للتقليل، وكان لكل راي من هذه الآراء حكمته واسبابه، وبعد كثير من النقاش والتفاعل اختار المؤتمر العام المنحى الاول من منطلق ضرورة استيعاب الدماء الجديده وتوفير الحضور الفاعل لاعضاء هذا الاطار، واختار المؤتمر ان تحقق الزياده زيادة في نسبة المنتخبين وابقى بابا ملزما للتعيين في حدود ثلاثة أعضاء على خلاف ما فعل النظام السابق حيث ترك باب التعيين في حالة عدم نقص المنتخبين او شغور مواقعهم غير ملزم من خلال نص البند (ح) من الماده (٥٢) "يتراوح عدد اعضاء اللجنه المركزيه من ١٥ - ١٨ عضوا"

أي انه سمح بالحد الادنى للعدد وهو يساوي عدد




قضايا تنظيمية
قضايا تنظيمية

المنتخبين من قبل المؤتمر العام.

ويلاحظ ان الالزام هنا ينصب على الحد الأدنى للعدد وهو (١٥) الذي يجب ان يتوفر في كل الظروف، والذي تعطل توفيره في تجربة ما قبل المؤتمر العام الخامس بسبب شرط توفير اغلبية ٣/٤ للاضافه.

والحكمه من فتح باب التعيين ووجوبه هنا هو ان تتم بواسطة التعيين معالجة الثغرات التي يمكن ان تظهر في النتائج الانتخابيه معالجة موضوعيه حيث يفترض باعضاء اللجنه المركزيه المنتخبين ان يقوموا بالنظر في نتيجة الانتخابات ليعوضوا من خلال عملية التعيين اية نواقص ويسدوا اية ثغرات وفقا لحاجات العمل الموضوعيه او للمصلحة العامه في وحدة الحركه وفعالية أطرها وتغطية اختصاصاتها بالكفاءات المطلوبه.

ويلاحظ في نص القسم (٢) من البند (ا) هنا انه قد تم تخفيف نسبة الاغلبية المطلوبه لهذا التعيين فبدلا من انها كانت وفقا للبند (ب) من الماده (٥٢) في النظام السابق "بموافقة ٤/٣ أعضاء اللجنه المركزيه" اصبحت في هذا القسم من النظام الحالي باغلبية الثلثين، والمقصود من هذا التخفيف هو التسهيل وجعل الاغلبيه أغلبية عمليه ممكنه التحقيق في نفس الوقت الذي توفر فيه الضمانه والحصانه لأن ياتي الاعضاء المعنيون تعبيرا عن ارادة واسعه وبالتالي تتوفر فيهم الضمانات والشروط المطلوبه التي تؤهلهم لعضوية اللجنه المركزيه بل ولسد الثغرات وتعويض النواقص في العمليه الانتخابيه ذاتها، وفيما يخص القسم (٣) فقد ارتأى المؤتمر ضرورة ان يكون هناك جزء من التشكيل خاص بقيادات من داخل الارض المحتله وان يترك تحديد العدد للمجلس الثوري وان لا يحتسب هذا العدد في ظروف عدم تمكنه من المشاركه في عمل اللجنه المركزيه وعدم تسمية أشخاصه من النصاب وذلك على غرار ما فعل في تشكيل المجلس الثوري والفائده العمليه من هذا البند تظهر في حال تغير ظروف الاحتلال بحيث تكون الاطر الحركيه المركزيه معبره عن جسم الحركه وخاصة ذلك الجزء الاساسي المتواجد في الارض المحتله.

ومن البديهي ان أي اخ يصبح خارج الارض المحتله ولا يكون قبل ذلك قد تعين بالاسم - كما هو وارد في النص - لا يعود في عداد من ينطبق عليهم نص هذا القسم (٣).

ويلاحظ ان النظام قد اطلق للمجلس الثوري ان يقرر حجم هذا العدد وذلك وفقا لما تقتضيه الظروف وما يقتضيه الواقع الذي يتعين فيه على المجلس ان يقوم بهذا التحديد. كذلك يلاحظ ان النظام لم يقرر موعدا معينا لهذا التحديد بل ترك الامر لتقدير المجلس الثوري.

يقابل البند (ا) من الماده (٦٣) جميع بنود الماده (٥٢) من النظام السابق باستثناء البند الاخير (د) الذي تم تاخير ما يقابله في النظام الحالي قصدا حيث يسبقه البندان (ب، ح) وتناول البند (ب) استحداث صيغه جديده كليا في حياة الحركه وهي صيغة المكتب السياسي ونصه:

"ب. تختار اللجنه المركزيه من بين اعضائها مكتبا سياسيا من عدد لا يزيد عن احد عشر عضوا."

ويعود السبب في استحداث هذه الصيغه الى اتساع حجم اللجنه المركزيه وانتشار مواقع تواجدها بحيث اقتضى الامر ان تكون هناك حلقة اضيق من حلقة اللجنه المركزيه تكون اجتماعاتها أسهل واقل مجهودا وفي اوقات اكثر تقاربا تتابع مستجدات ومهام القياده السياسية اليوميه للحركه.

ويتم اختيار المكتب السياسي من بين اعضاء اللجنه المركزيه ومن قبل هذه اللجنه وهو الامر الذي يعطيها القوه وسلطة المراقبه على المكتب السياسي حيث تستطيع في اي وقت ان تنظر في هذا الاختيار مما يجعل صيغة المكتب السياسي قابله للتعديل المستمر وفقا لمصلحة الحركه وظروف اعضاء اللجنه المركزيه ويلاحظ ان النظام لم يفرض اية اغلبية لاختيار المكتب السياسي وبذلك تكون الاغلبية العادية او الاغلبيه الانتخابيه البسيطه هي القاعده هنا.

وقد حدد النظام ان لا يزيد عدد أعضاء المكتب السياسي عن احد عشر عضوا من بين مجموع اعضاء اللجنه المركزيه الذي هو واحد وعشرون عضوا، وبذلك يجوز من الناحية العملية ان يكون عدد أعضاء المكتب السياسي اكثر بقليل من نصف اعضاء اللجنه المركزيه حيث لم يقرر النظام اية نسبة بين عدد اعضاء المكتب السياسي وعدد اعضاء اللجنه المركزيه، وعندما ينص النظام ان عدد اعضاء المكتب السياسي لا يزيد عن احد عشر عضوا فمعنى ذلك انه أجاز هذا العدد وأجاز ما هو دونه حتى الحد الادنى لاية هيئه ممكنه.

وعليه يتراوح نظريا عدد أعضاء المكتب السياسي من ثلاثة أعضاء الى احد عشر عضوا، ومن البديهي ان المقتضيات العمليه والواقعيه هي التي تقرر العدد بين هذين الحدين. وهو في واقعنا ما يميل الى الحد الاقصى بل وما يجعل حدوده الدنيا مستبعده تماما.

وفي البند (ح) يؤكد النظام سلطه اللجنه المركزيه على المكتب السياسي حيث أن هذه اللجنه هي التي تحدد مهام المكتب السياسي في لائحتها، وانطلاقا من التبرير العملي والتفسيري لنص النظام على تشكيل المكتب السياسي فان هذه المهام تنحصر في مسائل القياده اليوميه في مجال اتخاذ القرارات التي لا يمكن تاجيلها وهي القرارات التي تخص السياسة العليا للحركة والمستجدات الهامة، ومن البديهي ان تلك القرارات او الاجراءات المتخذه يجب ان تراجعها اللجنة المركزية في اول اجتماع يلي اتخاذها ، وبالتالي ان تصادق عليها او تعد لها او تنقضها، علما ان حجم المكتب السياسي في اللجنة المركزية يعطي تلك القرارات قوه في حال اتفاق اعضاء المكتب السياسي عليها وعلى العكس في حال الاختلاف اذ يصبح الامر بيد اللجنة المركزية تقريبا.

المهم ان هذا البند ينيط باللجنة المركزية صلاحية تحديد مهام المكتب السياسي وهو ما يجعلها قادرة على ان تحصر هذه الصلاحيات في نطاق ما لا يمكن تاجيله او ما لا يمكن ان يحتمل الانتظار من الامور الهامة التي تتعلق بسياسة وامن الحركة.

وعليه فان نص هذا البند (ح) هو :

"ح . تحدد اللجنة المركزية مهام المكتب السياسي في لائحتها الداخلية"

ويأتي البند (د) وهو تطوير للبند (د) من المادة المقابلة في النظام السابق، حيث اقتصر ذلك البند السابق على ان يقرر ان للاعضاء المعينين نفس صلاحيات الاعضاء المنتخبين.

بينما ياتي هنا البند (د) الجديد ليس ليشمل هذا فحسب وانما ليشمل ايضا المساواه في الحقوق والواجبات والمسؤوليات بين جميع اعضاء اللجنة المركزية سواءا كانوا منتخبين ام معينين وسواء كانوا منتخبين في المكتب السياسي ام لا، وهو ما يفهم صراحة من مجيء هذا البند في موقعه بعد النص على تشكيل المكتب السياسي، ومن تضمنه لعبارة "الحقوق والواجبات والمسؤوليات" وهو الامر الذي يتجاوز مجرد الصلاحيات كل في اختصاصه الى نطاق المسؤولية العليا عن كل امور الحركة.

وفي واقع الامر فقد جاء هذا البند في مناقشات المؤتمر من قبيل استكمال النص على تشكيل المكتب السياسي، وبذلك جاء نصا احترازيا من شانه ان يساهم في صيانة وضعية اللجنة المركزية ودورها في الحركة.

وينص هذا البند :

" د. جميع اعضاء اللجنة المركزية متساوون في الحقوق والواجبات والمسؤوليات".

ويأتي البند (هـ) كاخر بند في نص المادة الجديدة (٦٣) ، وهو بند جديد كليا اذ يتناول دور القائد العام لاول مره في النظام، ونصه "هـ. القائد العام يترأس اجتماعات اللجنة المركزية ويدير جلساتها وفقا لاحكام اللائحة الداخلية". وبذلك فقد فرض النص ان تنطلق اللائحة الداخلية للجنة المركزية من مبدأ ترؤس القائد العام لاجتماعات اللجنة المركزية وادارة جلساتها.

ويشكل هذا المبدأ صلاحية كانت معطاه في الاصل لامين سر اللجنة المركزية.

لقد قيد البند (هـ) ان يتم هذا الترؤس وهذه الادارة وفقا لاحكام اللائحة الداخلية التي تضعها اللجنة المركزية، وقد نصت اللائحة الداخلية الى المزاوجه بين المعمول به سابقا والمعمول به حاليا، حيث اعطت هذه الصلاحية لامين سر اللجنة المركزية او من ينوب عنه في حال غياب القائد العام. وتعتبر هذه الصلاحية في الحالتين في اطار مبدأ القيادة الجماعية وعلى ارضيه طرق اتخاذ القرارات بالاغلبية المحدده، وهي طرق يجب ان تكون واضحة وموضوعية ومنطلقة من قاعدة المساواة والعدالة وفي ظروف من تحرر ارادة كل عضو من عوامل سلبها او الانتقاص منها.

المهم لقد احدث هذا البند تغييرا كبيرا في منهجية العمل في الحركة وقنن واقعا كان موجودا الى حد كبير وتأتي المادة "٦٤" لتتناول موضوع انتخاب امين سر اللجنة المركزية ونائبه وهي المادة المقابلة للمادة السابقة(٥٣) وقد جاءت بنفس النص ودون اي تغيير وهذا النص هو :

" المادة (٦٤): تنتخب اللجنة المركزية من بين

البقية ص٥





# اخبار الاقاليم

عقد اقليم ليبيا مؤتمره الحركي الثالث ابتداءا من يوم ١٩٩٠/٦/٧، وذلك بعد ان قامت الاطر التنظيمية في الاقليم باستكمال اجراء مؤتمرات المناطق وانتخاب لجانها القيادية.

وقد حضر مؤتمر الاقليم واشرف عليه الاخ مفوض التعبئة والتنظيم وشاركه وفد من مكتب التعبئة والتنظيم.

وقد قام الاخ مفوض التعبئة بافتتاح المؤتمر بكلمه سياسية وتوجيهية تنظيمية تلقي الضوء على التوجهات السياسية والتوجهات التنظيمية للحركة، كما القى الاخ معتمد الاقليم كلمة ركز فيها على المسالة التنظيمية واهميتها في المسيرة النضالية.

وقد قدم امين سر الاقليم تقرير لجنة الاقليم وتمت مناقشة هذا التقرير كما تم وضع التوصيات واقرار خطة العمل في المجالات السياسية والتنظيمية والاعلامية والعسكرية والمالية والامنية والمنظمات الشعبية والوطن المحتل والعلاقات الخارجية للحركة.

وقد اختتم المؤتمر اعماله بعد يومين من العمل المتواصل بنجاح وبنتائج هامه ، كما انتخب العدد المطلوب للجنه الاقليم وفقا لنظامنا الاساسي الجديد.

كذلك عقد اقليم الجزائر مؤتمره الحركي الثاني في الفتره بين ٢٠ و ٩٠/٦/٢٢ وحضره وأشرف عليه الاخ مفوض التعبئه والتنظيم وشاركه ايضا وفد من مكتب التعبئة والتنظيم.

وقد اتسم مؤتمر اقليم الجزائر بالصراحه والنقاشات المسهبه وتركزت جميعها تقريبا على الوضع التنظيمي في الاقليم واعادة ترتيبه، وشارك الاخ معتمد الاقليم في تلك النقاشات مشاركه فعاله وايجابيه.

وكان اقليم الجزائر أيضا قد استكمل مؤتمرات مناطقه بنجاح وتشكلت لجان المناطق الجديده وبدأت بممارسة اعمالها.

كذلك فقد اسفر مؤتمر اقليم الجزائر عن اقرار التوصيات والقرارات في المجالات المختلفه السياسية والتنظيمية والامنية..الخ.

كما خرج بانتخاب العدد المطلوب وفقا للنظام الجديد ليتم اختيار لجنة الاقليم من هذا العدد المنتخب.

ويقوم مكتب التعبئه والتنظيم بدراسة مجريات ونتائج اعمال هذين المؤتمرين ضمن توجهاته بتنشيط دورة الحياة التنظيميه، واحداث النهضه التنظيميه على طريق مواصلة اعداد وبناء الكادر وتنشيط آلية العمل، وتاكيد المنهج التنظيمي كاساس وضمانه لنهوض حياتنا الحركيه.

ان الدرس الاساسي الذي يمكن استخلاصه من هذين المؤتمرين هو ان الجسم التنظيمي للحركه يبقى ضمانتها وضمانة العمل الوطني مادامت هذه الحركه في قيادته. وانه بالتنظيم المتماسك الموحد والقادر وبهذا التنظيم وحده يمكن للمسيره ان تستمر.

كذلك عادت وفود مكتب التعبئه والتنظيم من عدة جولات تنظيميه لعدد من الاقاليم الاوروبيه والعربيه الاخرى حيث قامت تلك الوفود باعادة ترتيب الاوضاع التنظيميه على أساس التنشيط السالف الذكر وعلى أساس تطبيق النظام الاساسي ضمن تعديلاته الجديده في ترتيب الهيكل التنظيمي والاطر التي جرى تعديل على وضعيتها في النظام الجديد. ■

تتمة قضايا تنظيمية

اعضائها امينا للسر ونائبين له".

ويمكن اعتبار هذه المادة مكملة لمادة التشكيل وقد جاءت تالية لهذه المادة في النظامين وهو موقعها الطبيعي.

ومن البديهي انه ما دام النص قد حافظ على موقع امين السر ونائبيه في نفس الوقت الذي اعطى جزءا من دور امانة السر للقائد العام فان ذلك يعني ان النظام لا يريد ان يلغي دور امانة السر بل يؤكده من حيث المشاركة في ذات المهام المعطاه لامانة السر سابقا وبالتالي يكون قد جاء دور القائد العام كعامل تكميل ومعاوضة وليس كبديل لدور امانة السر.

واخيرا فان التشكيل الجديد للجنة المركزية قد جاء ليلبي بعض احتياجات الواقع التي برهنت عليها التجربة وكبر الحركة وضرورة تدفق الدماء الجديدة وضرورة سد الثغرات والنواقص وضرورة ان تكون هذه المؤسسة هي المؤسسة الحقيقية لاتخاذ القرار الشامل في حياة الحركة ، وهو امر يجب ان يتم استلهامه وتطبيقه وتوفير حسن سير اعمال المؤسسه من اجله. ■

## الدعم كل الدعم للإنتفاضة

# مقومات الإعتماد على الذات

ان المتتبع لبيانات = نداءات = الانتفاضه المباركه بالاراضي الفلسطينيه المحتله، يجد انها قد حسمت منذ انطلاقتها الكثير من الامور،كمعركه التمثيل السياسي، واكدت على القرار الوطني الفلسطيني المستقل. وتلاحم الداخل مع الخارج من خلال التكافل الاجتماعي والاسري، وفك الارتباط الذي صاغته قسرا سلطات الاحتلال بين الاقتصاد الوطني الفلسطيني واقتصاد الاحتلال.

وارست بذلك اللبنه الاولى في صرح الاقتصاد الوطني الفلسطيني من خلال مقاطعة المنتج الاحتلالي الذي يوجد شبيه له من المنتج المحلي. الصناعي والزراعي، وعملت بنفس الوقت على دعم الصناعات الوطنية لتقوم بدورها بسد العجز الناتج عن الاستهلاك المحلي. فازدهرت تبعا لذلك الكثير من الصناعات الوطنية واكدت وجودها وقدرتها التنافسية ، مع الصناعات الاحتلالية وغيرها بالاراضي الفلسطينية المحتله. وظهر ذلك واضحا من خلال معرض الصناعات الفلسطينية الذي اقيم بالعاصمة القبرصية - خلال شهر حزيران الحالي - كصناعة البلاستيك ،الادوية، الالات والجرارات الزراعيه، والقبانات الخليليه والحلويات والسكاكر، وغيرها. وقد حازت هذه الصناعات على اعجاب زوار الجناح الذين ابرموا عقودا مع اصحاب تلك الصناعات.

ولا شك ان هذا النجاح الذي حققته الصناعات الفلسطينية ناجحا عن سياسة الاعتماد على الذات التي انتهجتها الانتفاضه منذ انطلاقتها وليس جديدا على المواطن الفلسطيني ان يسد حاجاته ذاتيا، سيما وان التربه الفلسطينيه تربه خصبه ومعطاه، كما ان الظروف القاسيه التي عاناها المواطن الفلسطيني علمته ان يعتمد في سد حاجاته اليوميه على منتجات ذاتيه محدوده وبسيطه بدءا من توفير اساسيات الحياه من غذاء وملبس وانتهاء بالسكن ومواده الانتاجيه.

وهو يعود اليوم الى هذه الاساسيات كما انه يستفيد من التقنيات العلميه لتطوير زراعة ارضه عملا بتوجهات الانتفاضه الاقتصاديه التي تدعو الى مقاطعة اقتصاديات العدو والاعتماد على الذات.

كما ان المرأه بمقدورها الحصول على ماكنه خياطه يد لخياطة ملابس العائله، وبمقدورها عمل البسط والسجاجيد سيما وان اصواف الاغنام متوفره محليا. وبمقدور العائله ان تخبز خبزها في افرانها المنزليه .وبمقدورها ان تنتج من السلع الغذائيه المتوفره الكثير من المواد الغذائيه مثل المفتول من القمح، والكراديش من الشعير، والقطين من التين المجفف والزيت من الزيتون. وكذلك الاستفاده من النباتات البرية والمزروعة كالخبيزه واللوف والعكوب، ويمكن صنع الكثير من الاطعمه الشهية التي تصلح لكل فصول السنة، وتمد الجسد بما يحتاجه من قوه وطاقه من مشتقات الحليب، حيث يستخرج من هذه المشتقات الجبن، اللبن ، السمن ، الزبده والكشك. ومن الطيور والدواجن يمكن للعائله ان تحصل على اللحوم والبيض والريش لصنع الوسائد والفراش كما ان افراد البيت يمكنهم ان يقوموا ببناء بيوتهم من المواد المتوفره محليا.

ان ما افرزته الانتفاضه حول مفهوم نمط الاقتصاد المنزلي، وما هو معروف عن هذا النمط الانتاجي بشكل عام. يتمثل في استغلال الموارد والامكانات الموجوده حول منازل المواطنين، قد تشكل هذه الامكانات خاصة في ظروف كظروف الشعب الفلسطيني في الارض الفلسطينيه المحتله في ظل الانتفاضه، قاعدة او اساس لاقامة مشاريع انتاجيه زراعيه حيوانية حرفيه تقلل من اعتماد الاسره على السوق، وتساعد بنفس الوقت افرادها على مواجهة النقص الحاد الذي يطرأ احيانا على المواد الغذائيه الاساسيه. كما انها قد تدفع افراد الاسره الى السوق، اي بيع ما يفيض عن حاجاتهم الى العوامل الاخرى، او الى الورش والمشاريع الصناعيه التي تحتاج دائما الى المواد الاوليه.

وان لهذا النمط من الانتاج سمات متعدده تميزه عن غيره من الانماط الانتاجيه الاخرى والتي من ابرزها:

١- انشاء المزارع النباتيه والحيوانيه. ولا شك ان هذا النمط من الانتاج يتفاوت في تطبيقه بين المناطق الجغرافيه المختلفه، اي بين القريه والمدينه والمخيم حيث يتم تطبيقه في القريه اكثر من المدينه والمخيم. ويعود سبب ذلك الى احتفاظ منازل القرى بمساحات اوسع حول منازلهم تسمح ولاشك باستغلالها لأنشاء مشاريع منوعه تساعد الى حدما على تحقيق الاكتفاء الذاتي لمجموعة من الاسر. وربما تتسع انتاجها لقدرات تسويقيه وتشغيل ايدي عامله محليه. كالمزارع التي اقيمت وتقام لتربية الابقار، الاغنام، الدواجن وغيرها. وقد حققت مشاريع الدواجن في بعض الاماكن قدرات انتاجيه عاليه. ذات خطوط تسويقيه. كان للروح التعاونيه التي سادت بين الاسر من ناحية توفير الدعم المادي والعيني حظا وافرا في نجاحها.

٢- التخزين يحتم الاقتصاد المنزلي بروز ظاهرة التخزين، حيث يضطر السكان الى تخزين المواد التموينيه الضروريه غير القابله للتلف تحسبا للظروف السيئه.

٣- التصنيع المنزلي

انتشرت هذه الظاهره بشكل واضح مع الانتفاضه، حيث قامت الاسر بعملية تصنيع واسعه للمواد الغذائيه في البيوت. مثل استخراج مشتقات الحليب وعصر البندوره، والمربيات من الفواكه والمخللات والعوده الى ظاهرة الخبز في البيوت، حتى اصبح الخبز البيتي ينتج اما بواسطة افران الكهرباء او بواسطة الطوابين ، كما انتشرت ظاهرة الخياطة المنزليه وغزل الصوف وحياكتها.

٤- قطاع البناء

عاد الاهالي في بعض القرى الى استعمال المواد الاوليه مثل الطوب المصنوع من اللبن في بناء البيوت والطوابين، واستعمال التراب كماده لتلك البيوت. بينما استخدموا في السابق الاسمنت والباطون وحجارة المنشار والرخام لنفس الغاية. كما ابتعدت منازلهم عن مظاهر الترف.

٥- الايدي العامله

كانت مشاركة الايدي العامله في انجاح الاقتصاد المنزلي. فبروز ظاهرة امتناعهم عن العمل ضمن المؤسسات الاحتلاليه، دفعت بالعمال للعمل في القطاعات المحليه واستغلال الارض، وقاموا ببناء الجدران الاستناديه، وقطع الاشجار البريه وحراشتها عدة مرات وري المزروعات وغيرها، حتى اصبحت هذه الامور مظاهر واضحه خاصه في ايام الاضراب. حيث يتجه الناس للعمل في الارض.

٦- بروز المشاريع الفرديه والصغيره - الورشات

لقد ظهر مع الانتفاضه العديد من الورش الصناعيه الصغيره في المنازل. كالمتاجر، المحادد، محلات الخياطه - وغيرها. ويغلب على هذه الورش الطابع الاسري حيث تقوم الاسره مجتمعه بالمساعده بالعمل.

وقد عملت هذه العوامل مجتمعة على سد حاجة المنزل بالاراضي الفلسطينية المحتلةمما يحتاج اليه من ضروريات عوضا عن كون بعضها كفيل بسد حاجات عوائل اخرىمن خلال عملية المقايضة او المبادلة والبيع. وحققتمستوى رفيعا من الاكتفاء الذاتي . والأمن الغذائي وبذلك تكون الانتفاضة قد اضافت الى سجلها النضالي ايضا ميزه جديدة اخرى تمثلت برد الاعتبار للقرية . وخلقت منها القرية المنتيجه التي تعتمد على امكانياتها الذاتيه ، محققه بذلك حالة من التكامل مع اقتصاديات المدينة .

وسطرت بذلك نموزجا يحتذى لقرى العالم الثالث ، بل للعالم باسره. وتكون قد اضافت الانتفاضة الى القاموس السياسي العالمي علاوة على كلمة الانتفاضة القرية الفلسطينية المنتجة والمكتفيه ذاتيا .

حقا انها تجربة رائدة تستحق كل الدعم والتأييد

# بين الكفاح والارهاب

تقوم *حكومة الولايات المتحده برفع بعض الشعارات في وجه من يتعارض مع خططها وبرامجها، ومما لا شك فيه ان ظاهر الكثير من هذه الشعارات قد يتفق مع القيم الانسانية والحضارية مثل شعار حقوق الانسان ومكافحة الارهاب، ولكن في حقيقة الامر، فان استخدام هذه الشعارات من قبلها هو عمل موجه وغير موضوعي حيث انها تقيس في الواقع بمقياسين. فبينما تغض الطرف تماما عن الاعمال التي تقع في نطاق سياسات متماشيه مع خططها وبرامجها تحاول ان تلبس اعمالا قد تكون سليمه ثوب الادانه عندما تقع في نطاق سياسات متعارضه مع خططها وبرامجها.

والامثله كثيره، لذلك لا بد لنا ان نحذر من الوقوع في فخ الذئب الذي يرتدي ثوب الناسك. ولابد لنا ان نكون واضحين. وان نضع معاييرنا وفقا لمبادىء وقيم غير مختلف عليها ووفقا لمقاييس وتفسيرات موضوعيه وعادله.

وقد أشهرت الولايات المتحده في وجه منظمة التحرير الفلسطينية سيف مكافحتها للارهاب حتى وصل بها الامر الى تبرير تعليقها للحوار مع المنظمه بحجة عدم ادانة المنظمه لعملية النزول على الشاطىء الفلسطيني الاخيره بشكل مباشر، وعدم اتخاذها الاجراءات اللازمه وفقا للمفهوم الامريكي بحق هذه العمليه.

ولن نقول ان هناك حولا أمريكيا لأنه لا يوجد هذا الحول في واقع الامر. بل هناك انحياز سافر عن وعي وادراك وتغطيه لهذا الانحياز بمسوح القيم والرهبان، وقد عانينا منه على الارض وفي واقع الاحداث الى درجه لا تسمح لنا ان نتحدث عنه بموارية او دون تحديد.

لذلك وكما ان حقوق الانسان يجب ان تكون واحده في العالم وبدون جنسيه او جنسيات خاصه بها فان معايير الارهاب يجب ان تكون واحده في العالم، وكما يجب ان يكون واضحا الفارق بين الممارسه الصحيحه والممارسه غير المقبوله، يجب ان يكون واضحا الفارق بين الارهاب والقتال من أجل الحرية، حيث الاول ممنوعا والثاني مشروعا وفق تاريخ البشريه واجماعها وقيمها الحضاريه والفكريه الساميه.

ونستطيع ان نقول ان الارهاب هو استخدام العنف كوسيله متعمده تستهدف الابرياء مباشرة من اجل فرض اراده سياسيه او عرقيه او دينيه.

بينما القتال من اجل الحريه هو استخدام الكفاح المسلح وحتى العنف كأحد الوسائل ضد اهداف تقع عقبه مباشره وعن قصد وعن طريق القوه في وجه تحقيق الحريه او الحقوق المشروعه لشعب من الشعوب ، واذا كان





الارهاب عملا مقيتا فان القتال من اجل الحريه عمل مجيد.

ومما لاشك فيه انه لا يكفي مجرد التعريف للتفرقه بين الارهاب والقتال من اجل الحرية حيث لا بد من الدخول في التفاصيل لكي يكون الفارق واضحا. لأن وضوح الفارق من مصلحة الكفاح ومن مصلحة أن لا تتمكن الجهات المغرضه من خلط الالوان، واستخدام المبادىء استخداما موجها وذاتيا يجعلها في حقيقة الامر ضد ذات القيم التي تلبس ثوبها. وعليه فهناك النقاط التاليه.

اولا: ان الاصل في تحديد ما هو القتال في سبيل الحريه هو طبيعة القضيه التي يسعى الى حلها هذا القتال. فهناك فارق بين القضايا العادله والقضايا غير العادله وبين قضايا التحرر الوطني وقضايا العدوان، فعندما ياتي العمل المسلح في نطاق العدوان فانه يتسم بصفه من صفات الارهاب مهما كان التزامه الشكلي بقواعد التعامل الدولي، اما عندما ياتي العمل المسلح في نطاق النضال من اجل قضية عادله هدفها رفع الظلم او قهر الاراده او اغتصاب الحق، فانه يتسم بصفه من صفات القتال من اجل الحريه حتى وان حدثت أخطاء، فمن الطبيعي أن لا تكون كل ردود افراد الشعوب المعتدى عليها واحده حيث ان بعضها الواعي سيلتزم بالقواعد والمبادىء الدوليه او المتعارف عليها بين دول العالم بينما بعضها الاخر والذي ربما يتعرض لضغط رد الفعل على ممارسات عدوانيه بشعه قد يتجاوز تلك المبادىء بدافع ضغط المعتدي نفسه وتجاوزاته نفسها.

ثانيا: طبيعة العدو وأساليبه، فعندما تكون هذه الطبيعه عدوانيه ومجافيه للحقوق المتفق عليها ومتعارضه مع مبادىء القانون الدولي والاعراف الانسانيه يفترض ان الطرف الاخر في مواجهة هذا العدو يقف في خندق تلك المبادىء والاعراف.

ثالثا: طبيعة الاهداف العامه للكفاح والحوافز الاصليه، وهي بالقطع مرتبطه بطبيعة القضيه حيث ان الاهداف والحوافز المرتبطه بالاهداف الانسانيه الاكثر سموا كاهداف الحريه والعداله والتقدم والبناء والسلام العادل تفترض ان تتسم طبيعة النضال من اجلها بطبيعة القتال من اجل الحرية بينما عندما يكون حافز الجهد المسلح هو العدوان او التوسع او المحافظه على الاحتلال او استعمار الشعوب وقهر ارادتها، فان هذا الجهد يرتبط بالارهاب والعدوان ويعرض حياة الأبرياء لمخاطر ضمن مجهودات غير مشروعه ولا تتسم بحوافز مشروعه او مقبوله. ان طبيعة الهدف السامي تستلزم ان يتم العمل الكفاحي وفقا لذات القيم الساميه المرتبطه بالهدف.

رابعا: الاهداف المباشره نفسها فهناك فارق بين ان تكون الاهداف ذات طبيعه بريئه او ان تكون معيقه للوصول الى الحقوق المشروعه عن قصد وباستخدام القوه.

فبينما يعتبر ضرب الاهداف البريئه او محاولة ذلك ارهابا فان ضرب الاهداف الثانيه مشروعا ولا يمكن تجنبه وقد اقرته الاعراف والمواثيق الدوليه حيث اقرت حق الشعوب في الدفاع عن اراضيها وفي مقاومة محتليها ومما لاشك فيه ان تجربة البشريه تؤكد ان كل عمل مسلح قابل لأن يعرض في طريقه الأبرياء للخطر، وقد تعاملت مع ذلك البشريه من مبدأ ان الضرورات تستدعي تحمل المحظورات التي لا يمكن درؤها اذ من المتوقع ان يصاب بعض الابرياء في كل قتال وحتى في القتال من أجل الحريه. والمهم بهذا الخصوص امران الاول سمة القتال الاساسيه وهي ان يكون قتالا عادلا والثاني ان لا يتم تعمد ضرب الابرياء بل ان يجري تجنبه باقصى قدر مستطاع وان تتخذ الاحتياطات الممكنه لهذا وان تتم تربية المقاتل على هذه الاحتياطات.

خامسا: طبيعة الوسائل والاساليب المستخدمه هل هي وسائل واساليب في حدود التعامل مع مصدر الخطر او العائق ام انها تتجاوز تلك الحدود بحيث تنم عن استعداد للتهاون حيال حياة وسلامة غير المعنيين وهل هي وسائل تقتضيها طبيعة الصراع والقضيه ام ان تلك الطبيعه لا تستلزمها، فثمة قضايا وصراعات كقضايا العدوان والاحتلال لا يمكن حلها الا بالكفاح المسلح وثمة قضايا وصراعات لا تستلزم استخدام السلاح بالضرورة.

ان العدو هو الذي يفرض الوسيله، فعندما يكون

الكفاح المسلح
الكفاح المسلح

عماد العدوان هو القوه فانها لا تعالج الا بالقوه.

وبعد هل تلتزم الولايات المتحده بمثل هذه المعايير للتفريق بين ما هو ارهابي وبين ما هو كفاح من اجل الحريه ومقاومة مشروعه للاحتلال او العدوان .

لقد وضع الرئيس بوش معايير شبيهه للتفرقه بين الارهابي والمقاتل من اجل الحريه وهي معايير نقبلها ولكن هل التزم الرئيس بوش نفسه باحكامه تلك وهل التزام الولايات المتحده في تاريخها مما لا ريب فيه ان العمل العدواني الذي في اواخر الحرب العالميه الثانيه ضد هيروشيما ونجازاكي والذي كان هدفه مجرد استعراض واختبار أثر السلاح الذري قد تخطى كثيرا الضرورات التي يفرضها الموقف العسكري، واصاب الابرياء على نطاق واسع بحيث ان هؤلاء الأبرياء كانوا هم الهدف المباشر، فاي المعايير تنطبق على مثل هذا العمل؟!

واذا أردنا ان نعود الى قضية فلسطين ففي اي جانب تقع صفة الارهاب؟ وهل عملية النزول الى الشاطىء الفلسطيني المثار حولها الجدل تعتبر ارهابا ام انها تأتي في نطاق الكفاح البطولي والمشروع ضد الاحتلال؟.

هل يعتبر كل وصول او محاولة وصول الى المواقع العسكريه المعاديه التي تغذي الاحتلال مباشره عملا ارهابيا حتى وان لم يتعرض للأذى خلاله بريء واحد؟!!!

هنا يقع الحول الامريكي المتعمد والذي يقصد منه ان يكون مجرد ذريعه وغطاء لتوجهات سياسية تتعدى مجرد التمسك بالقيم او المبادىء.

ان عملية النزول الى الشاطىء الفلسطيني التي قام بها ابطال من جبهة تحرير فلسطين هي عمل بطولي في كل المعايير وأولها مجرد النجاح في الوصول الى الشاطىء في مواجهة عدو يملك القدره على المراقبه والرادارات والطائرات المروحيه والزوارق المجهزه باحدث التجهيزات، وهي تنم عن روح بطوليه لدى المقاتل الذي يقدم على مثل هذه المواجهه في البحر حيث كل شيء مختل لمصلحة العدو، وذلك بغض النظر عن كل الدعاوي اللاحقه وحتى محاولات انتزاع الاعترافات والتصريحات من الفدائيين الاسرى بقصد تشويه الاهداف والحوافز. ويكفي ان نقول انه لا يوجد مقاتل يقدم على مثل هذه المواجهه وهو لا يملك حوافز عادله وايمانا بقضيته التي ذهب للاستشهاد من اجلها.

والسؤال الاخير ماذا تسمي الولايات المتحدة تاريخ المجازر ضد الفلسطينيين من دير ياسين الى قبيه وكفر قاسم والتي ينجو دائما المسؤول عنها من العقاب حيث تشكل المحاكم الصورية وتخترع الاعذار ليخرج القتلة اما لديهم حالة نفسية او بعقوبة لا تتعدى غرامة قيمتها قرش واحد في مقابل قتل خمسين عامل اعزل؟

ولا نذهب الى الماضي قبل سنوات بل نواجه الحاضر ايضا، فكل تلك الصور من القمع للانتفاضة وتكسير عظام العزل وقتل الاطفال ومجزرة تل ابيب الاخيره وامتداد اعمال القتل الى حدود دول اخرى ويتم كل ذلك من قبل اجهزة سلطات الكيان الصهيوني والمستوطنين ولا تستوقف الولايات المتحدة بينما على الشعب الفلسطيني ان يكون دقيقا في كل خطوة والا !!

ان الولايات المتحدة على الاقل لا تواجه بنفس الطريقة ارهاب الاحتلال الذي هو اصل المشكلة.

واخيرا ان من حق كل شعب يتعرض للاحتلال او العدوان ان يقاوم بالكفاح المسلح من اجل جلاء الاحتلال عن اراضيه وزوال العدوان عن حقوقه ومما لا شك فيه ان كل شعب اثناء تصديه وممارسة حقوقه يتأثر بممارسات المعتدي نفسها حيث تؤدي اعمال القمع والقهر الى خلق نزعات ارهابية وردود فعل متطرفة لدى البعض القليل من قطاعات الجماهير المقهورة ، واذا كانت قيادة النضال المسؤول والواعية لا توافق على هذه النزعات او ردود الفعل فان الاصل في امكانية منعها يتوقف على منع اسبابها وهو الاحتلال او العدوان وما ينجم عنه من ممارسات قمعية وقهر لاراده الشعوب ومصادرة حقوقها وحرياتها.

ان عملية النزول الى الشاطىء الفلسطيني الاخير هي عملية بطولية في كل معاييرنا وهي جزء من كفاحنا المسلح الذي بدأناه في ١٩٦٥/١/١ وسنواصله بكل اصرار حتى بلوغ اهدافنا العادلة.

وسنستمر كمقاتلين من اجل الحرية في تربية انفسنا ومقاتلينا على مناقبيه المقاتل الذي يستهدف تصفية الشر والعدوان ويسعى لتحقيق الحرية والسعادة للانسان. ■




قاموس الانتفاضة

# القيادة الميدانية للانتفاضة

لقد جاءت الانتفاضة تتويجا لعملية نضالية مستمرة ضد الاحتلال، وفي تعديل وصياغة المجتمع الفلسطيني المستقل، وصيرورة في الوعي الجماعي على مستوى النخبة والشعب. ان القياده الميدانية من حيث طبيعتها وعلاقتها بالجماهير وآليات عملها ومنهجها بشكل عام تعتبر احدى أهم الركائز التي تحدد ولدرجة كبيرة مسار الاحداث ووجهتها.

ان التحولات الاجتماعية الاقتصادية/ السياسية التي شهدتها ساحة الوطن المحتل خلال العشرون عاما الماضيه، قد افضت الى ميلاد جيل جديد، ولد في احضان الثورة وابعادها وتجذر وعيه في مضامينها وفعلها، فتمايز عن الجيل الذي سبقه في العديد من المستويات وساهم في تجديد الاطر والهياكل الشعبية ورفدها بكادرات فتية ومحصنة، نشأت وترعرت في اجواء المواجهات اليومية الساخنة ضد العدو.

ان القيادة الميدانية للانتفاضة بهذا المعنى هي "جيل كامل" ولد باستقلالية عن الاحتلال، ومرتبط بالهوية الوطنية الفلسطينية وبمنظمة التحرير الفلسطينيه ومشحون بمواد متفجرة، وملتزم بمبادىء ومنطلقات الثورة واهدافها، وما "الشبيبة" الا احدى التعبيرات الجماهيرية الصادقة التي تقع في الاطار العام لظاهرة الجيل الفتحوي الجديد والتي يصعب بدونها وعي طبيعة قيادة الانتفاضة.

ان الحقيقة الابرز في فعل هذا الجيل هو اعتماده للنضال والتضحية كمقياس ومعيار يحكم علاقاته في ذاته وعلاقاته بالمحيط. كما برزت مقدرته على توظيف كل الامكانيات والطاقات البشرية والمادية والروحية لخدمة المعركة واستمرارها. متسلحا في ذلك بوعي متطور في طريقة تعاطيه مع الجماهير وشد لحمتها والالتصاق بها واتخاذ القرارات المسؤولة والمتعلقة بمسار الفعل النضالي اليومي في الانتفاضة، فهو يقرر متى تغلق الطرقات ومتى تغلق المحلات التجارية ابوابها ومتى تفتحها .. الخ، انهم الجنرالات الجدد الذين يدركون طبيعة العدو واساليب تفكيره ومحتوى ادواته ويعيشون في الوطن المحتل ويتصرفون وفقا للمصلحة الوطنية العليا للثورة الفلسطينية.

لقد فتحت الانتفاضة آفاقا رحبة امام تطور هذا الجيل القائد وامام بروز قيادات شابة تشكل التواصل الحقيقي بين الاجيال، ليس في مستوى الاعضاء المنظومين في اطر فصائل الثورة فحسب ، بل ايضا على مستوى الشارع الشعبي نفسه. فالنخبة المنتفضة قد تمثلت في هذا الجيل الذي جمع حوله اكثر من ثلاثة اجيال. واقتحم الجغرافيا (المدن والمخيمات والقرى والاحياء) وانطلق من قاع المجتمع وتطور ونمى في المعاناة اليومية ووعيها.

وعلى الرغم من الضربات التي يوجهها العدو للانتفاضة، فقد شكل هذا الجيل ضمانتها ولم يخضع لسياسة "العصا والجزرة" ولم يستسلم لسياسة الضرب على الجيوب، كما أن وجوده النضالي قد دفن وللأبد كل محاولات الاعداء الرامية لخلق البدائل لمنظمة التحرير الفلسطينيه الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

ان (ق.و.م.) هي التعبير القيادي الأبرز عن هذا الجيل ووعيه ومنهجه، وهذا ما سنتناوله بالتعريف في العدد القادم. ■

# ابواق السلام وفحيح الحرب

جاءت الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة الاسرائيليه الجديده منسجمه مع التوقعات التي فرضتها طبيعة وظروف تشكيلها. ولكن ما لفت النظر هو خروجها عن المالوف باعلاء صوت المناداة والالتزام بالسلام. فشامير هو نفسه شامير الذي كان العقبة الاساسية في امكانية استمرار الحكومة الائتلافية السابقة بسبب مواقفه المتعنته من خطة بيكر التي هي الوجه الاخر لخطته. ومع ذلك نراه يمد يده الى الرئيس الاسد ولجميع الزعماء العرب ويؤكد على ان حكومته "ستعمل على مواصلة المسيره السلميه استنادا الى اطار السلام في الشرق الاوسط والذي اتفق بشانه في كامب ديفيد، وضمن مبادرة السلام التي تقدمت بها بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٩ بكامل اجزائها".

من الواضح ان السلام المنشود هو سلام كامب ديفيد. وان اقصى ما يمكن ان يطمح اليه الشعب الفلسطيني في اطار خطة شامير هو الحكم الذاتي " وستقوم اسرائيل بتشجيع عرب يهودا والسامره وقطاع غزه ليشاركو في المسيره السلميه".

"وستعارض اسرائيل اقامة دولة فلسطينية اضافية في قطاع غزه وفي المنطقه بين اسرائيل والاردن".

"اسرائيل لن تتفاوض مع م.ت.ف. بشكل مباشر او غير مباشر".

"والقدس الموحده عاصمة اسرائيل الابديه، مدينة واحده تحت السياده الاسرائيليه غير القابله للتقسيم ... كما ان القدس لا تدخل في اطار الحكم الذاتي الذي قد يمنح للسكان العرب في يهودا والسامره وقطاع غزه ولا يشارك سكانها العرب في اجراء الانتخابات لممثلي السكان في يهودا والسامره وقطاع غزه لاكناخبين ولا كمنتخبين".

وبعد ذلك تركز السياسه الاسرائيليه الجديده على دعوتها "كافة الدول العربية للشروع في مفاوضات سلميه الامر الذي من شانه فتح صفحه جديده في المنطقه من اجل تطورها وازدهارها".

بهذا يعلن الكيان الصهيوني عن خطته الواضحه بالفصل الكامل بين السلام العربي والسلام الفلسطيني. كما يفصل بين سلام الدول العربيه كل على حده ملقيا مسؤولية تحقيقه على مواقف هذه الدول.. اما السلام الفلسطيني فيلغي فيه كل الشعب الفلسطيني خارج فلسطين المحتله ويقدم مواطنية الحكم الذاتي في ظل الاحتلال الصهيوني لشعب الانتفاضه الباسله.

ويتخذ الفصل بين الخارج والداخل تكتيكا جديدا يستهدف تحميل شعبنا في الوطن المحتل مسؤولية ما ينتظره من قمع وتشريد وابعاد. فالعدو الصهيوني يطرح علنا انه سيبدأ الحوار مع الشخصيات والقيادات والقوى في الداخل التي تعارض منظمة التحرير الفلسطينية. لقد كان الرد الفلسطيني داخل الارض المحتله ولايزال وسيبقى يشكل الصفعه المؤلمه على وجه الكيان الصهيوني









فالشخصيات باتجاهاتها المختلفه. والتنظيمات والقوى جميعها تضع تصفية الاحتلال الصهيوني في مقدمة اهدافها. وهي ان اختلفت فيما بينها في بعض التفاصيل، فان محاولة الصهاينة تكريس الخلافات لن تفلح. ويحاول بعض عملاء المخابرات تعميق التناقضات الثانوية واحداث الشرخ بين القياده الوطنيه الموحده للانتفاضه وحركة حماس. الا ان الوعي المتنامي لدى ابناء شعبنا في الارض المحتله يؤكد باستمرار على اهمية وضرورة التلاحم في وجه اعداء الوطن والشعب والدين ويظل قوله تعالى "اشداء على الكفار رحماء بينهم" يشكل ضمانه استمرار التلاحم واللقاء على ارض الانتفاضه.

وكما ان المحاولة الصهيونيه لاحداث الشرخ داخل الساحه الفلسطينية ستكون المدخل "لاجتثاث" الانتفاضه على حد قول شامير، بل وسحقها. دون ابواق او صخب. فالافعى الصهيونيه تغزو بفحيحها اطراف الارض تجمع القوى وتستحضر المهاجرين اليهود وتعمل في ظل ابواق تنادي بالتمسك بخيار السلام.

فالكيان الصهيوني يستشعر خطر القوه العربية الناهضه في العراق وخطر الموقف العربي في حالة استنهاضه بشكل شامل وما يعني ذلك من دعم وقوة تحول دون تمكينه من تصفية الانتفاضه، ومن فرض حقائق جديده في المنطقه عبر العدوان عبر التوسع. لكنه يستعد بشكل مكثف لتوجيه ضربه اجهاضيه بعد استكمال امكانيته العسكريه الدفاعية التي تحرم الجيش العراقي من امتلاك قدرة الردع والتدمير المؤكد المتبادل الذي يعتبره الكيان الصهيوني نهاية عصر القوه والغطرسة الصهيونية في المنطقه. ويقوم الكيان الصهيوني معتمدا على التكنولوجيا الامريكيه وتجارب واختيارات حرب النجوم ببناء نظام صاروخي دفاعي مضاد للصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى الى جانب استكمال الحصول على الدفعات المتطوره من الاسلحه الامريكية التي تضمن التفوق المطلق للكيان الصهيوني على كل الدول العربية مجتمعه. وياخذ الصهاينة بعين الاعتبار امكانية حدوث لحظه تنقشع فيها غيوم الفرقه والخلاف بين سوريا والعراق مما يفرض على مصر ذاتها ان تعيد النظر فيما تبقى من اتفاقية كامب ديفيد.

ويبدو واضحا ان سلام شامير المطروح ليس سوى مناوره، المقصود منها كسب الوقت. خاصة ان التزام مصر في قمة بغداد بمعاهدة الدفاع العربي المشترك يلزمها باستراتيجيه عربية نابعه من الاجماع والتضامن العربي.

وتزداد مخاوف الكيان الصهيوني من ردود الفعل الاوروبية تجاه تعليق امريكا للحوار مع م.ت.ف. حيث اعتبرت أوروبا ذلك ابتعادًا من امريكا عن مسؤولياتها تجاه مسيرة السلام. ولئن كانت مواقف الدول الاوروبية غير متطابقة الا ان المحصلة العامة تستنكر الخطوة الامريكية. وتؤكد وقوفها الى جانب القضية الفلسطينية وتدين الممارسات الصهيونية الفاضحة في الارض المحتلة. ومن الواضح والمفهوم ان المواقف الاوروبية لا تنبع في جوهرها من عدالة القضية وحق الشعب الفلسطيني بقدر ما تنبع من طبيعة المصالح الاوروبية التي تستلزم علاقات عربية اوروبية متطوره. فكلما ازدادت المصالح المشتركة بين الدول الاوروبية المسرعة نحو تحقيق وحدتها، مع المصالح العربية في اطار الموقف العربي الموحد والمتضامن، ازداد دعم الدول الاوروبية للقضية المركزية للامة العربية وازداد الضغط الاوروبي على الكيان الصهيوني بما يخدم ويساهم في نضال شعبنا من اجل حريته واستقلاله.

وحتى امريكا التي تنطلق في دعمها المطلق للكيان الصهيوني من الحفاظ على مصالحها، فان الموقف العربي الموحد تجاهها كفيل بجعلها تعيد النظر في سياستها المنحازة بشكل سافر ضد حقوق الشعب الفلسطيني وضد مشاعر الامة العربية. لقد اكد الاخ ابو عمار في خطابه في مؤتمر القمة العربي في بغداد على اهمية الموقف العربي الموحد بقوله ( لقد آن الاوان لان يمارس الموقف العربي الموحد بما يمتلك من عوامل القوة والتأثير والضغط لاقناع الادارة الامريكية بمدى الاثار السلبية والمدمرة التي يتركها استمرار الاحتلال الاسرائيلي والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني على مستقبل العلاقات العربية الامريكية ..... ولا يجوز لنا بعد الآن ان تبقى المصالح الاجنبية في وطننا العربي وفي الموقع الاستراتيجي الهام في منأى عما نتعرض له من خطر وعدوان) ■

# معاهدة
# الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية

في سياق بحث الموضوع الرئيسي الذي تمحورت حول اعمال مؤتمر القمة العربي الاستثنائي في بغداد وهو: التهديدات الاميركية الصهيونية التي يتعرض لها الامن القومي العربي واتخاذ التدابير اللازمة حيالها، ورد وفي غير موقع في البيان الختامي للقمة نص واضح يؤكد على ضرورة التزام الدول العربية بمعاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي وذلك انطلاقا وايمانا وتاكيدا على ما يلي:

* جدية التهديدات الاميركية الصهيونية في ظل امتلاك العراق الاسلحة المتطورة، وبخاصة، الكيماوي المزدوج، وتصاعد انتفاضة شعبنا، ان هذه التهديدات التي تنبع من حقيقة التحالف الاستراتيجي الاميركي الصهيوني تستهدف اساسا الكيان القومي العربي بامره، وحرمانه من تحقيق اهدافه وتطلعاته في الحرية والاستقلال والتنمية والتقدم.

وقد القت هذه التهديدات بظلالها على مناقشات القمة، ومن هنا جاء الحديث عن معاهدة الدفاع العربي المشترك وضرورة الالتزام بها في وجه كل التحديات والمخاطر المحدقة بالوجود والمصير العربيين. ان التفات القمة وابرازها للمعاهدة وبخاصة بعد التشكيلة الجديدة للحكومة الصهيونية الاكثر تعصبا والاشد تطرفا وتعنتا، وما رافقها من مذابح ضد شعبنا ( عيون قاره - وخنق الاجنة والاطفال في غزة) اضافة الى تهديدات محمومة بسحق الانتفاضة ودق طبول الحرب وكذلك في اعقاب اقدام واشنطن على تعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية يكتسب اهمية خاصة وضرورة عملية في مواجهة احتمالات الحرب وسياسة العدوان والتوتر الدائم التي يتبناها التحالف الاميركي الصهيوني.

* ان تامين الامة العربية، اي تحقيق الامن القومي العربي يرتبط بالضرورة بالقدرة على مواجهة مصادر التهديدات والتحديات والمخاطر. وهنا تبرز خطورة الكيان الصهيوني وسياسة تشجيع العدوان والحرب والتوتر التي تمارسها الامبريالية الاميركية في المنطقة العربية، والتي يجسدها الدعم الاميركي المطلق واللامحدود للكيان الصهيوني، وكذلك القواعد العسكرية الاميركية، وبخاصة التواجد البحري الاميركي في البحر الابيض المتوسط ومياه





قضايا عربية

الخليج العربي والمحيط الهندي.

ان مصادر التحديات هذه هدفها: اضعاف الارادة السياسة العربية والوجود الاستراتيجي العربي، من خلال العمل الدائب على تجزئة الوطن العربي وتفتيت كتلته الديموغرافية والاقتصادية، وذلك لتسهيل عملية السيطرة عليه والتحكم بمصيره ومقدراته سواء بالغزو العسكري المباشر (ويمثل الكيان الصهيوني الاداة الفعالة في هذا المجال) + السيطرة الاميركية، على منافذه وممراته البحرية الاستراتيجية ( مثال: مضيق هرمز لتأمين تدفق النفط الى الغرب) وكذلك تواجد القطع الحربية البحرية الاميركية في المياه الاقليمية العربية (الاسطول السادس). كما تتم عملية السيطرة على المنطقة العربية بالضغط الاقتصادي وفرض التبعية عليها وذلك للحيلولة دون تحقيق التنمية الشاملة المستقلة وكذلك منع اي تقدم علمي وتكنولوجي وهذا هو سر الحملة الهستيرية التي تشنها الدوائر الغربية، وخاصة الاميركية والصهيونية ضد العراق الشقيق.

لذلك وايمانا من القمة العربية بالانتماء القومي لدولها وشعوبها، وتعبيرا عن المسؤولية القومية في المحافظة على الوجود والمصير العربيين وكذلك الحق العربي في التنمية والتقدم والحرية والاستقلال، واعترافا بان العمل الاقتصادي يمثل عنصرا رئيسيا في العمل العربي المشترك، وقاعدة راسخة، ومنطلقا ماديا له، وبانه يشكل الارضية الصلبة للأمن القومي العربي. انطلاقا من كل ذلك جاء التاكيد في البيان الختامي الصادر عن القمة على معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي.

وفيما يلي نصها:

### المادة الاولى

تؤكد الدول المتعاقدة، حرصا منها على دوام الامن والسلام واستقرارهما، عزمها على فض جميع منازعاتها الدوليه بالطرق السلمية، سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها او في علاقاتها مع الدول الاخرى.

### المادة الثانية

تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على اية دولة او اكثر منها، او على قواتها، اعتداء عليها جميعا. ولذلك فانها، عملا بحق الدفاع الشرعي - الفردي والجماعي - عن كيانها، تلتزم بأن تبادر الى معونة الدولة او الدول المعتدى عليها، وبان تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولاعادة الامن والسلام الى نصابهما.

وتطبيقا لاحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الامم المتحدة يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الامن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدده من تدابير واجراءات.

### المادة الثالثة

تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها، بناء على طلب احداها كلما هددت سلامة اراضي اية واحدة منها او استقلالها او امنها

وفي حالة خطر حرب داهم او قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور الى توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف.

### المادة الرابعة

رغبة في تنفيذ الالتزامات السالفة الذكر على اكمل وجه تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها. وتشترك، بحسب مواردها وحاجاتها، في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة اي اعتداء مسلح.

### المادة الخامسة

تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة اركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه.

وتحدد في ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما في ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون والاشتراك المشار اليهما في المادة الرابعة.

وترفع هذه اللجنة الدائمة تقاريرها مما يدخل في دائرة اعمالها الى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عنه في المادة التالية.

المادة السادسة

يؤلف، تحت اشراف مجلس الجامعة، مجلس للدفاع المشترك يختص بجميع الشؤون المتعلقة بتنفيذ احكام المواد ٢، ٣، ٤، ٥ من هذه المعاهدة ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة المشار اليها في المادة السابقة.

ويتكون مجلس الدفاع المشترك المشار اليه من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة او من ينوبون عنهم.

وما يقرره المجلس باكثرية ثلثي الدول يكون ملزما لجميع الدول المتعاقدة.

المادة السابعة

استكمالا لأغراض هذه المعاهدة وما ترمي اليه من اشاعة الطمانينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية، الزراعية والصناعية، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وابرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الاهداف.

المادة الثامنة

ينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية، او من يمثلونهم عند الضرورة لكي يقترح على حكومات تلك الدول ما يراه كفيلا بتحقيق الاغراض المبينة في المادة السابقة.

وللمجلس المذكور ان يستعين في اعماله بلجنة الشؤون الاقتصادية والمالية المشار اليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية.

المادة التاسعة

يعتبر الملحق المرفق بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها.

المادة العاشرة

تتعهد كل من الدول المتعاقدة بالا تعقد اي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة وبالا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الاخرى مسلكا يتنافى مع اغراض هذه المعاهدة.

المادة الحادية عشرة

ليس في احكام هذه المعاهدة ما يمس، او يقصد به ان يمس بأية حال من الاحوال، الحقوق والالتزامات المترتبة، او التي قد تترتب للدول الاطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الأمم المتحدة او المسؤوليات التي يضطلع بها مجلس الامن في المحافظة على السلام والامن الدولي.

المادة الثانية عشرة

يجوز لأية دولة من الدول المتعاقدة، بعد مرور عشر سنوات من نفاذ هذه المعاهدة، ان تنسحب منها في نهاية سنة من تاريخ اعلان انسحابها الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية.

وتتولى الامانة العامة ابلاغ هذا الاعلان الى الدول المتعاقدة الاخرى.

المادة الثالثة عشرة

يصدق على هذه المعاهدة وفقا للأوضاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة.

وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتصبح المعاهدة نافذة من قبل من صدق عليها بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الامانة العامة وثائق تصديق اربع دول على الاقل.

حررت هذه المعاهدة باللغة العربية في القاهرة بتاريخ ٢٥ جمادي الاخرى سنة ١٣٦٩ الموافق ١٣ ابريل سنة ١٩٥٠ من نسخة واحدة تحفظ في الامانة العامة لجامعة الدول العربية، وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من الدول المتعاقدة.

## الملحق العسكري

البند الاول

تختص اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية بالامور الآتية:





(أ) اعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الاخطار المتوقعة، او اي اعتداء مسلح يمكن ان يقع على دولة او أكثر من الدول المتعاقدة او على قواتها وتستند في اعداد هذه الخطط على الأسس التي يقررها مجلس الدفاع المشترك.

(ب) تقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة ولتعيين الحد الادنى لقوات كل منها حسبما تمليه المقتضيات الحربية وتساعد عليه امكانيات كل دولة.

(ج) تقديم المقترحات لزيادة كفاية قوات الدول المتعاقدة من حيث تسليحها وتنظيمها وتدريبها لتتمشى مع احدث الاساليب والتطورات العسكرية وتنسيق كل ذلك وتوحيده.

(د) تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها وتنسيقها لصالح المجهود الحربي والدفاع المشترك.

(هـ) تنظيم تبادل البعثات التدريبية وتهيئة الخطط للتمارين والمناورات المشتركة بين قوات الدول المتعاقدة وحضور هذه التمارين والمناورات ودراسة نتائجها بقصد اقتراح ما يلزم لتحسين وسائل التعاون في الميدان بين هذه القوات والبلوغ بكفاياتها الى اعلى درجة.

(و) اعداد المعلومات والاحصائيات اللازمة عن موارد الدول المتعاقدة وامكانياتها الحربية ومقدرة قواتها في المجهود الحربي المشترك.

(ز) بحث التسهيلات والمساعدات المختلفة التي يمكن ان يطلب الى كل من الدول المتعاقدة ان تقدمها وقت الحرب الى جيوش الدول المتعاقدة الاخرى العاملة في اراضيها تنفيذا لأحكام هذه المعاهدة.

البند الثاني

يجوز للجنة العسكرية الدائمة تشكيل لجان فرعية دائمة او مؤقتة من بين اعضائها لبحث اي موضوع من الموضوعات الداخلة في نطاق اختصاصاتها ولها ان تستعين بالاخصائيين في اي موضوع من هذه الموضوعات ترى ضرورة الاستعانة بخبراتهم او برأيهم فيه.

البند الثالث

ترفع اللجنة العسكرية الدائمة تقارير مفصلة عن نتيجة بحوثها واعمالها الى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة من هذه المعاهدة كما ترفع اليه تقارير سنوية عما انجزته خلال العام من هذه البحوث والاعمال.

البند الرابع

تكون القاهرة مقرا للجنة العسكرية الدائمة، وللجنة مع ذلك ان تعقد اجتماعاتها في اي مكان آخر تعينه.

وتنتخب اللجنة رئيسها من بين اعضائها لمدة عامين ويمكن تجديد انتخابه ويشترط في الرئيس ان يكون على الاقل من الضباط القادة "من الضباط العظام"

ومن المتفق عليه ان يكون جميع اعضاء هذه اللجنة من ذوي الجنسية الاصلية لاحدى الدول المتعاقدة.

البند الخامس

تكون القيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان من حق الدولة التي تكون قواتها المشتركة في العمليات أكثر عدداً وعدة من كل من قوات الدول الاخرى، الا اذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر باجماع آراء حكومات الدول المتعاقدة.

ويعاون القائد العام في ادارة العمليات الحربية هيئة اركان مشتركة.

## بروتوكول اضافي

تؤلف هيئة استشارية عسكرية من رؤساء اركان حرب جيوش الدول المتعاقدة للاشراف على اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة ولتوجيهها في جميع اختصاصاتها المبينة في البند الاول من الملحق العسكري.

وتعرض عليها تقارير اللجنة العسكرية الدائمة ومقترحاتها لاقرارها قبل رفعها الى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة.

وتقوم الهيئة الاستشارية العسكرية برفع تقاريرها ومقترحاتها عن جميع وظائفها الى مجلس الدفاع المشترك للنظر فيها واقرار ما يقتضي الحال اقراره منها.

ويكون لهذا البروتوكول من قبل الدول الموقعة عليه نفس القوة والاثر اللذين للمعاهدة وملحقها وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ احكام المادتين الخامسة والسادسة من المعاهدة والبند الثالث من ملحقها العسكري. ■

# النموذج الناميبي

## ( التسوية . الاستقلال )

## مخطط نظام جنوب افريقيا

اثر انتخابات ديسمبر ١٩٧٤ـ تمكن تحالف تيرنهال من السيطرة على ما يسمى بالجمعية التاسيسية التي تغير اسمها عام ١٩٧٦ الى الجمعية الوطنية. وبقرار من رئيس حكومة جنوب افريقيا العنصرية تم تشكيل مجلس وزراء ناميبيا في (١ تموز ١٩٨٠) من اثني عشر عضوا وقد تولى (ديرك موداغي زعيم الحزب الجمهوري الابيض، ورئيس تحالف تيرنهال رئاسة هذه الحكومة، وقد سعى نظام جنوب افريقيا العنصري الى جعل صيغة تيرنهال، امرا واقعا في المجالين الداخلي والخارجي.

داخليا: ايهام الشعب الناميبي بان صيغة تيرنهال تهدف الى تعزيز مخطط التسوية الدستورية، من خلال اجراء بعض الترميمات والاصلاحات الصورية في بعض المجالات الحياتية التي لا تمس واقع "الابارتيد"..

وخارجيا: دفع المجتمع الدولي الى قبولها في كافة المحادثات المتعلقة بناميبيا، بهدف سحب اعتراف الامم المتحدة بسوابو باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعب ناميبيا، او على الاقل الاعتراف بتحالف تيرنهال، على قدم المساواة، مع سوابو، غير ان كل هذه المساعي قد اخفقت على المستويين (الداخلي - الخارجي). وساعد على ذلك جملة من العوامل نذكر منها:

* حدوث انشقاقات داخل التحالف.

* فشل التحالف في تنفيذ سياساته على المستويين الداخلي والخارجي.

* ازدياد حدة التوتر والخلافات بين حكومة جنوب افريقيا والتحالف.

لقد ادت هذه العوامل مجتمعة الى فشل صيغة تيرنهال التي قامت اساسا لتحقيق هدفين اساسيين:

الاول: شطب سوابو عن طريق سياسة خلق البدائل

الثاني: احداث تشويش وتعطيل لخطة التسوية الدولية.

وامام هذا الفشل بسبب عجز تحالف تيرنهال داخليا وخارجيا، واستباقا لكل الاحتمالات، فان نظام جنوب افريقيا عمل على انهاء صيغة هذا التحالف، فسارع رئيس الحكومة (ديرك موداغي) الى تقديم استقالته في (١٨/١/١٩٨٣). الامر الذي ادى الى استقالة الحكومة وحل الجمعية الوطنية لاقليم ناميبيا، وفي اليوم التالي مباشرة اعلن الحاكم الاداري العام الجنوب افريقي انه سيمارس كافة الامور التنفيذية ووصف ذلك بانه اجراء مؤقت، يمهد لاستقلال معترف به دوليا على حد زعمه، غير ان ذلك كان ذرا للرماد في العيون اذ انه اصبح هو المسيطر على مسار الاوضاع السياسية في ناميبيا، وقام بتشكيل جبهة داخلية، تكون مهمتها الرئيسية مواجهة سوابو، وذلك من خلال تشكيل لجان عمل من موظفين بيض ورجال اعمال ناميبيين واخرين يمثلون الفروع المحلية للشركات متعددة الجنسيات العاملة في ناميبيا. على ان يغطى عمل هذه اللجان المجالات الاقتصادية والحكم المحلي والخدمات العامة وهكذا بات واضحا بان هذه الاجراءات ترمي الى اجهاض اي توجه حقيقي يحول دون اقتراب ناميبيا من عتبة الاستقلال غير ان مازق مخطط جنوب افريقيا وبالتالي فشله يرجع الى انعدم التاييد له من جانب كافة الاحزاب الرئيسية في ناميبيا ورفض المشاركة في هياكل هذه الجبهة.

وازاء هذا الوضع اتجه الحاكم العام الجنوب افريقي، الى مسلك آخر، تمثل في اجراء مشاورات واتصالات مع الاحزاب الداخلية في ناميبيا في (اذار ١٩٨٣) بهدف تشكيل جبهة داخلية معارضة لسوابو، غير ان كلا من سوابو وحزب الاستقلال الوطني رفضا الدخول في هذه



المشاورات، في حين قبلت احزاب اخرى مثل (العمل الديموقراطي المسيحي من اجل العدالة الاجتماعية، وسوابو الديموقراطيين، وتحالف تيرنهال والحزب الوطني الابيض الدخول في هذه المشاورات لاجراء انتخابات في اواخر عام ١٩٨٣، معلنا ان النية غير متجه الى تشكيل حكومة داخلية مؤقته، تجنبا لاى رد فعل من جانب المجتمع الدولي، غير ان فكرة الانتخابات لم تصادف هوى لدى الاحزاب، الامر الذي احبطها وهي في المهد، ازاء ذلك تبني الحاكم العام الجنوب افريقي سبيلا آخر اذ اعلن في ١٤ حزيران ١٩٨٣ عن خطة لانشاء "مجلس دولة متعدد الاحزاب" يتراوح عدد اعضائه ما بين (٥٠-٥٥) عضوا على ان يكون لكل حزب يقبل المشاركة في هذا المجلس عددا من المقاعد يتراوح ما بين (١-٤) مقاعد بالتعيين، على ان تكون سلطات هذا المجلس استشارية، ومهمته الاساسية وضع دستور لناميبيا خلال ستة اشهر وعقب موافقة المجلس عليه فان مشروع الدستور سيعرض على الاستفتاء العام، واثناء عملية الاستفتاء فان الانتماء العرقي للناخب سيدرج على بطاق الاستفتاء واثناء فرز الاصوات فان نتيجة الاستفتاء تحسب على اساس صوت = صوتين، الاول على اساس وطني والثاني على اساس عرقي استنادا الى الجماعات العرقية ال ١١ في ناميبيا وبذلك يكون لاي جماعة عرقية حق النقض (الفيتو) على مشروع الدستور اذا صوتت غالبية ناخبيها ضد المشروع.

وفي سياق هذه المخطط تبرز الملاحظات الاساسية التالية:

الملاحظة الاولى: التركيز على الطابع العرقي للسلطة المركزية

الملاحظة الثانية: تمكين الحزب "الوطني الابيض" من عرقلة اي اقتراح باقامة دولة ناميبيا الموحدة نظرا لتمتعه بالفيتو على مشروع الدستور المقترح.

الملاحظة الثالثة: ان تشكيل "مجلس الدولة" في حد ذاته تكريس وتعميق للعامل العرقي.

وبفعل الادانة الدولية لهذا المخطط، ثم رفض الاحزاب الرئيسية المشاركة في المجلس، اضطر نظام جنوب افريقيا العنصري الى تجميد العمل به في ايلول ١٩٨٣. وازاء هذا الاخفاق الذي مني به مخطط حكومة بريتوريا العنصرية، تنادت الاحزاب الرئيسية الى عقد (مؤتمر وطني) لمناقشه كيفية تنفيذ خطة الامم المتحدة للتسوية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقته تضم كافة الاحزاب الناميبية بما في ذلك سوابو.

وكان الدافع الحقيقي وراء هذه الفكرة خشية الاحزاب الناميبية يوجه اليها الاتهام بخلق فراغ سياسي داخل ناميبيا، فهي قد عارضت مشروع انشاء مجلس الدولة، في ذات الوقت، لم تظهر في الافق اي بادرة او بارقة امل لامكانية اجراء انتخابات تحت اشراف الامم المتحدة لمنح الاستقلال لناميبيا.

اللافت للنظر في سياق التحرك السياسي للاحزاب الناميبية، ان غالبية هذه الاحزاب راحت تسعى الى خلق صلة فيما بينها وبين سوابو، لسببن اساسيين:

الاول: عجزها عن اقامة تحالف سياسي بينها يكون قادرا على مواجهة سوابو في اي انتخابات قادمة.

الثاني: افتقارها الى التاييد الشعبي

الثالث: انعدام مواردها المالية

الرابع: اخفاق النظام العنصري في جنوب افريقيا في تمرير مخططاته، واقامة بدائل عن سوابو.

الخامس: ثبات المجتمع الدولي على اعترافه بسوابو ممثلا شرعيا ووحيدا لشعب ناميبيا.

السادس: الانتصارات العسكرية التي حققتها انجولا على قوات نظام جنوب افريقيا وقوات منظمة اونيتا العملية برئاسة سافيمبي بفضل الدعم السياسي والعسكري السوفيتي والكوبي لانجولا. ثم حصولها على الاستقلال وفي الوقت الذي سعت فيه الاحزاب الناميبية الى الاقتراب من سوابو، فان حكومة جنوب افريقيا ظلت متشبثه بمواقفها تجاه سوابو والمتمثلة في الحيلولة دون وصولها الى السلطة باي ثمن، وتاكيدا لذلك قامت في اواخر عام ١٩٨٣ بعملية غزو عسكري واسعة النطاق لجنوب الاراضي الانجولية، بغية تحطيم القوة العسكرية لسوابو وهي المحاولة التي باءت بالفشل الذريع، ومع ذلك وعلى الرغم من كل محاولات تمزيق الوحدة الوطنية الناميبية، والاعيب نظام جنوب افريقيا بتزييف ارادة الشعب الناميبي بخلق البدائل، وتضليل المجتمع الدولي بعزمها على منح الاستقلال لناميبيا فان صمود سوابو والتفاف والتقاط الشعب الناميبي حولها، قد افشل كل هذه المحاولات، وفتح الباب واسعا امام خطة التسوية الدولية في نطاق الامم المتحدة.

# الحكومة الصهيونية الجديدة
# موجة عاتية ستنكسر

قال (مناحيم بيغن) ذات يوم بعد ان نفذ الفدائيون عملية عسكرية ناجحة في عمق الارض المحتلة، قال : سانتقم من (المخربين) بطريقة يعجز الشيطان نفسه عن التفكير بها.

كان ذلك في العام ١٩٧٨، وقد نفذ بيغن بالفعل تهديده، وامر طائراته بقصف المخيمات في جنوب لبنان .وما زاد ذلك شعبنا وثورتنا الا اصرارا على التحدي. واصرارا على الثبات، واصرارا على الاستمرار.

ورحل بيغن بعد ذلك، داهمته الكآبة فاختار العزلة وانهى حياته السياسية بالفشل.. وظل الشعب الفلسطيني موجودا ، وظلت الثورة مستمرة.

وبرحيل بيغن انحسرت موجه، لتحل محلها موجه جديدة لا تقل عتوا وخطرا.. هي موجه شامير - شارون، وهي موجه تعتبر في زمن التهجير القسري اعتى واخطر.

ان هذه الموجه واحدة من الموجات التي تندفع وتتحطم على صخرة صلابة الشخصية الوطنية الفلسطينية ،ولئن كانت الحروب الصليبية في الماضي قد شهدت حملات عديدة، جاءت الى بلادنا موجه اثر موجه، فان الموجات الصهيونية العاتية لم تتوقف.. من هرتزل الى جابوتنسكي، الى بن غوريون وغولدا مائير الى بيغن الى شامير وشارون.. فهذه الاسماء تعبير عن عواصف وزلازل وهزات ارضية اصابت بلادنا وشعبنا بالكوارث.

وهي كوارث واجهها شعبنا بالالم والعرق والدموع والصبر وارادة الحياة، واستطاع ان يصمد امامها، وان يزداد صلابة، وكما يقول المثل الشعبي " المطرقة تكسر الزجاج، ولكنها تصفـّح الحديد"..

من هنا نقول ان موجة شامير - شارون التي تهب نحونا منذرة بالكوارث والفواجع قد تكون اخر موجة عاتية، وقد لا تكون الاخيرة، ولكنها بالتاكيد موجه مآلها التحطم على صخرة الارادة الفلسطينية المتسلحة بعدالة القضية وبقوة الشخصية غير القابلة للانقراض.

ان اليمين المتطرف في الكيان الصهيوني هو في ذروة صعوده، فقد تمكن من تشكيل حكومة برئاسته، ولهذه الحكومة برنامج متشدد، متصادم مع الحقوق الوطنية الثابته للشعب الفلسطيني..

فهي حكومة تريد - حسب برنامجها الذي طرحته ان تضم مدينة القدس، وان تبلع الضفة الغربية، وتزدرد قطاع غزة، وتريد من الدول العربية ان تاتي اليها راكعة. اما منظمة التحرير الفلسطينية فلا مفاوضات معها (لا بصورة مباشرة ولا بصورة غير مباشرة)..

وستكون المهمة الاساسية لهذه الحكومة استيعاب الهجرة القادمة من الاتحاد السوفياتي وبقية البلدان ، ولذلك فانها ستقوم بانشاء مزيد من المستوطنات في الاراضي المحتلة لاسكان المهاجرين.

وحول الانتفاضة فان الحكومة الجديدة تفكر هي الاخرى بطرق (يعجز الشيطان نفسه عن التفكير بها) بهدف اخماد الانتفاضة، وكل السيناريوهات الآن قيد البحث، والغطاء الاميركي موجود، وموجود اكثر من اي وقت مضى، واي غطاء افضل من تعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وقرار تعليق الحوار هو تتويج لسلسلة من القرارات والمواقف الداعمة للكيان الصهيوني من قبل الولايات المتحدة الاميركية في الامم المتحدة وفي مؤسساتها ، ولجانها ومجلس امنها.

ووزارة اليمين المتطرف في الكيان الصهيوني وشامير رمزها البشع، وشارون رمزها الاكثر بشاعة، هي وزارة حرب ، ووزارة توسع، ووزارة تثبيت الامر الواقع. وزارة حرب تصدر ازمة الكيان الى الخارج، وتهيء كل الظروف لابعاد جماعي وواسع، واقتلاع المزيد من ابناء الشعب الفلسطيني ورميهم الى المنافي.

ووزارة تنفذ برنامج الوطن البديل ، وهي الخطة المناورة التي تريد تثبيت الامر الواقع خطوة خطوة، وصولا الى انشاء (اسرائيل الكبرى) من الفرات الى النيل.



وزارة تحلم بسحق الانتفاضة، وتركيع الامة العربية، ومحو الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وتنفيذ الحلم الخرافي التوراتي باسرائيل الكبرى..

اذن نحن فعلا امام موجة عاتية لا يستهان بها، تتوفر لها ظروف دولية اذ اصبحت الولايات المتحدة التي تدعم المشروع الصهيوني ليست فقط احدى العملاقين ، وانما الدولة الاكثر سطوة في العالم.

نحن امام هجمة جديدة تتمثل في محاولة تجديد شباب الكيان الصهيوني، فالهجرة او التهجير الحاصل الآن يعتبر حدثا لا يقل خطورة عن ولادة هذا الكيان، ولذلك ، فان الوزارة الجديدة تعبر عن الصهيونية واحلامها الجديدة في ذروة تصاعد هذه الاحلام، ان مواجهة الهجمة الجديدة امر لا مفر منه، ولا حل الا بالمواجهة.

وعلينا ان نرفع شعار كسر هذه الموجه وتحطيمها، فاذا ما انكسرت هذه الموجه، وعجزت عن تحقيق اهدافها، فاننا نكون قد حققنا اوسع الخطوات نحو ولادة الدولة الفلسطينية، واحقاق الحقوق الوطنية لشعبنا.

علينا ان نرفع كل الاسلحة ، الكفاح المسلح وهو مشروع، وقد كفلته لنا كل المواثيق الدولية، والعمل السياسي الصائب وقد تحقق انتصار واسع في الساحة الدولية بالنشاط السياسي الدؤوب، وبالانتفاضة التي تمثل اعلى مراحل الكفاح الشعبي والجماهيري..

ان العدو الصهيوني، على الرغم من هذه الموجه العاتية ، مازال يعيش ازماته الداخلية، وعلينا ان نكتشف نقاط ضعفه، ونعرف كيف نسدد الضربات العسكرية والسياسية في منطقة (كعب آخيل) الموجودة في جسم هذا الكيان الصهيوني.

ان دحر السياسة الشاميرية، ودحر السياسة الشارونية، والحاق الهزيمة بسياسة الليكود والاحزاب الصهيونية الاخرى، يحتاج منا الى تشديد النضال ، والصمود، ومواجهة الصعوبات بالارادة والقوة والعمل دون ان نساوم او نقدم التنازلات .

• نعم.. هناك عواصف وانواء في محيطنا، ولكن الموجه القادمة ستنكسر كما انكسرت الموجه الصليبية الاخيرة.

وبالثبات ستنكسر هذه الموجه، وبالثبات نواجه الافكار الشيطانية لليمين الصهيوني الفاشي الذي مازال يفكر بطريقة يعجز فعلا الشيطان نفسه عن التفكير بها. ■

# تعليق الحوار الامريكي
# ضوء اخضر لتصعيد الهجمة
# الصهيونية ضد الانتفاضة

كان لتعليق الحوار الامريكي مع منظمة التحرير الفلسطينية، اثرا كبيرا على الاحداث الاخيرة في الضفة وقطاع غزه، بل ربما كان هذا التعليق سببا مباشرا واساسيا لما يجري الان من احداث خطيرة ، تحديدا في القدس وضواحيها وفي الشريحة المحتلة منذ عام ١٩٤٨.

فمن حيث التوقيت يجب ان نذكر ان قرار الرئيس الامريكي بوش بتعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية كان مواكبا لتشكيل الحكومة اليمنية المتطرفة بزعامة يتسحاق شامير وعضوية شارون ورفائيل ايتان رئيس اركان جيش العدو الصهيوني خلال حرب لبنان، ويوفال نئمان وموش ارينز، من مشاهير التطرف والتعصب والانغلاق.

اما معنى هذا القرار فهو واضح تماما ولا يحتاج الى تحليل معمق كي ندرك انه بمثابة رسالة الى شامير ومجموعته المتطرفة تحثهم على اطلاق يدهم في قمع انتفاضة الشعب الفلسطيني ، مادامت معركة انتخابات الرئاسة الامريكية قد دخلت مرحلة نشطة على حد تعبير صحيفة امريكية فالرئيس بوش يسعى الى ولاية اخرى في البيت الابيض، وهو في سبيل ذلك لا يريد التناقض مع

الحكومة "الاسرائيلية"، وبالتالي لا يريد اي خلل من شانه ان يحرك ضده معارضة اعلامية ، خاصة وان هذه المعركة الانتخابية تحتاج الى تحليل كبير. اضافة الى ان موقف الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة ضعيف ويقتصر الى اية تاثيرات اذا لم نقل انه موقف ضاغط على منظمة التحرير الفلسطينية.

وبالمقابل استغلت حكومة شامير موقف الولايات المتحدة واعتبرت تعليق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية مجرد خطوة اولية لاثبات ان هذه المنظمه ليست مؤهلة للمشاركه في عملية السلام ، كما اعتبرت التعليق اثباتا لصحة موقف الحكومة الصهيونية الذي لم يكف عن المطالبة بوقف هذا الحوار بصورة نهائية.

على ضوء هذا الموقف الامريكي شدد العدو الصهيوني من هجمته ضد الانتفاضة رافعا نسق عمليات القمع والقتل الى اعلى المستويات، وخاصة في مدينة

القدس وضواحيها ، وان الاحداث الاخيرة في سلوان وابو طور وضاحية البريد ورأس العامود ماهي الا نماذج للوحشية الصهيونية التي اختارت القدس لعدة اسباب ، منها ان القدس في الادبيات الفلسطينية هي عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة، ومركز من مراكز الجذب لصالح القضية الفلسطينية في العالم الاسلامي والمسيحي، اضافة الى ان القدس من اهم مراكز قوة الانتفاضة. والسبب الثاني، هو ان القدس (اسرائيلية) في العرف الصهيوني، اي انها ضمت الى الكيان الصهيوني بموجب قانون سنه الكنيست في عهد حكومة المعراخ، ثم جدد في عهد حكومة الليكود، وبالتالي فان ضرب الانتفاضة في القدس وتهجير العديد من سكانها واستبدالهم بالمهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي لن يلقى اية معارضة امريكية، حتى معارضة اللفظية، وكذلك لن يستطيع الاتحاد السوفياتي تقييد او وقف هجرة اليهود السوفيات، كما سبق وهدد، لان هؤلاء يستوطنون في منطقة "اسرائيلية" بموجب قانون الكنيست. وهنا يبدو الهدف الصهيوني واضحا تماما، واضعاف الانتفاضة الفلسطينية في القدس وسحب الموقف المعنوي نتيجة هذا على باقي مناطق الانتفاضة، والاستيلاء على العديد من المنازل في احياء المدينة القديمة وتوطين المهاجرين الجدد فيها، وخلق حالة ديمغرافية لمواجهة اية ضغوط دولية قد تطالب بحل مشكلة القدس.

من جانب آخر استغلت حكومة شامير لتصعيد هجمتها ضد الانتفاضة حدثين عالميين، مباريات كاس العالم لكرة القدم في ايطاليا، والهزات الارضية في ايران، وقد شغلت هذه الاحداث المساحات الاوسع في وسائل الاعلام العالمية ولم تقرر لاحداث الانتفاضة الا القليل وهذا الامر زاد في رغبات شامير لارتكاب المزيد من الجرائم ضد ابناء الشعب الفلسطيني.

اما على صعيد منظمة التحرير الفلسطينية فقد رفضت القيادة الفلسطينية شروط الادارة الامريكية للاستمرار في الحوار، ورفضت بصورة جلية وواضحة ادانة العملية العسكرية على شواطىء تل ابيب، وقدرت ان الموقف الامريكي موقف ابتزازي يهدف الى شق الصف الفلسطيني.

مع تبديد الكثير من الاوهام تجاه حقيقة الموقف الامريكي، بعد تعليق الحوار، صعد الشعب الفلسطيني انتفاضته لتشمل كل ارجاء الوطن ، وشدد على الانضباطية وتطوير اساليب النضال من اجل الصمود وتحقيق الانتصار، ونلاحظ ان ابناء الشعب الفلسطيني صعدوا من العمليات بالاسلحة النارية، فخلال الفترة الاخيرة زرع العديد من العبوات الناسفة في العديد من المناطق شملت القدس والرملة واللد والخضيره والعفولة، واستهدفت مراكز استيعاب المهاجرين الجدد والعديد من المنشآت الصهيونية الاخرى، وهذا يعني ان الانتفاضة نقلت جانبا من المعركة مع العدو الى داخل فلسطين المحتلة في العام ١٩٤٨ وعمقت التلاحم النضالي بين الضفة وقطاع غزة من جانب وبين ابناء الشعب الفلسطيني في المثلث والجليل والنقب من جانب اخر . فاصبح الكل سواء في مجرى النضال الوطني التحرري .





وانطلاقا من ذلك فان الاخ ابو عمار عندما اعلن ادانته للارهاب اكد على حق شعبنا وثورتنا في النضال بكافة الوسائل وفي مقدمتها الكفاح المسلح من اجل تحقيق اهداف شعبنا في دحر الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال الوطني.

اذا كانت ادارة بوش تعتقد ان عودة الحوار الى الاستمرار سواء على نفس المستوى السطحي الذي كان او حتى بتقديم اغراءات ترغيبية مقابل التنازل عن حق الشعب الفلسطيني وثورته ومنظمته وحركته الرائده فتح عن الكفاح المسلح، فان هذه الادارة تكون واهمة، ونحن ندرك جيدا انها تعرف ان منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح لن تتخلى عن الكفاح المسلح. ولكن الادارة الامريكية تحاول ان تخلق الشرخ بين من يعتقدون ان امريكا جادة في الوصول الى تحقيق سلام عادل بعيدا عن العنف والقتل، وبين من يدركون جيدا انحيازها السافر للكيان الصهيوني ومسؤوليتها المباشرة عن كل الجرائم التي ترتكب ضد شعبنا نتيجة للدعم اللامحدود الذي يلقاه الكيان الصهيوني من الادارة الامريكيه. لقد وصلت تحليلات بعض حسني النيه الى ان خطوة تعليق الحوار الامريكي مع المنظمة انما هو مقدمه لممارسة ضغوط امريكية على حكومة شامير وذلك لجعلها تنساق في طريق السلام وتنصاع لخطة بيكر.!!

وعلى الرغم من ان خطة بيكر ليست سوى خطة شامير نفسه التي رفضها بعد ان اعادها بيكر في غلافها الامريكي، فان ترويج شامير لتمسكه باتفاقيات كامب ديفيد والعمل على تعميمها ليعم السلام الصهيوني منطقة الشرق الاوسط، ليس سوى محاوله جديده لكسب الوقت. فالمعروف ان شامير واركان وزارته كانوا من معارضي اتفاقيات كامب ديفيد في عهد بيجن. ومن المنطقي ان يبالغوا الان في معارضتها لدرجه تدفعهم الى التصريح والتلميح بضرورة العودة لاحتلال سيناء لاستيعاب المزيد من اليهود المهجرين من الاتحاد السوفيتي واوربا الشرقيه ومن اماكن اخرى في العالم.

لقد ضربت امريكا بخطوة تعليق الحوار عرض الحائط بالاراده العربية التي عبرت عنها روح القمه في بغداد. وتدرك امريكا جيدا ان الموقف العربي الموحد ضد سياستها المنحازه للعدو الصهيوني سيكون له اثره الفعال على مصالحها ومستقبل العلاقات العربية الامريكيه. ولكن امريكا ايضا تدرك ان بعض العرب اضعف من ان يواجهوا الموقف الامريكي بصلابة. وهنا يظل المحك الطليعي هو الاساس في منع الانهيار. وفي الصمود والتضحيه وفي العمل الدؤوب من اجل تجميع السواعد المقاتله، والارادات الفعاله والقلوب المؤمنه بحتمية النصر وتحقيق التضامن العربي الفعال على مستوى الامه العربية والاسلاميه. هذا هو الموقف الطليعي لحركتنا وثورتنا، الذي وقفته فتح في الانطلاقه الاولى وفي الانطلاقه الثانية وفي الكرامه وفي جبل الشيخ والعرقوب وغزه والضفه والجليل والقدس والمثلث والنقب .. وفي كل مره كانت الادارة الامريكيه تشدد هجمتها ومؤامرتها وصرختها "باي باي بي. ال. او." كان طائر الفينيق يخرج من بين الرماد معيدا الامجاد الى الشعب وللامه. وما استطاع الابتزاز يوما ان يفرض عليه الخضوع او الانحراف عن المبادىء.

وحوار اليوم المعلق بين الانحياز الامريكي السافر للعدو الصهيوني وبين الابتزاز "الامريكي المتغطرس" لشعبنا الفلسطيني وممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، سيظل كما هو الى ان نعيده من موقع القوه بالكفاح المسلح وتصعيد حرب التحرير الشعبية المتاججه اليوم داخل الارض المحتله، والتي تسجل عصر الانتفاضه المجيده على صفحات التاريخ الخالد. لتؤكد ان هذه الارض الفلسطينية مهما حشدوا عليها من مرتزقه ومهجرين وقتله فان ارادة الشعب الفلسطيني وحتمية الصحوه القوميه العربية التي بدأت تعكس روح الانتفاضه من بغداد، وبدأت تفتح افاق الالتزام العربي لمواجهة الخطر الداهم الذي لا يستثني احدا. ولوضع حد للانحياز الامريكي السافر للكيان الصهيوني. وهذا لن يكون الا بالموقف العربي الذي يجعل المصالح الامريكية مرهونه بالموقف الامريكي والواضح الصريح والعادل من القضية المركزيه للامه العربية، قضية فلسطين. يومها سيكون الكيان الصهيوني قد اصبح عبئا على الولايات المتحده.. ويومها سيتحقق لشعبنا وامتنا النصر الاكيد.

وانها لثورة حتى النصر





## الصفحة الاخيرة

# سباق على الزمن

... وتتوالى تصريحات العدو الصهيوني المتلاحقه.. امعانا في التاكيد والتشديد على السياسة الصهيونية الامبريالية التوسعية، لم لا وقد قدم الرئيس الامريكي هديته للحكومة الفاشية الجديدة بمناسبة نيلها ثقة الكنيست الصهيوني.. بموقفه الصارخ العداء ضد م.ت.ف. وضد الشعب الفلسطيني.

التصريح الاول اطلقه وزير الدفاع موشيه ارينز وتضمن الاعلان عن القرار بتشكيل وتسليح حرس المستوطنين بدءا من مستعمره كريات اربع في الخليل.

والتصريح الثاني اطلقه وزير الاسكان اريبل شارون وتضمن الاعلان عن عدم النية في توطين المهاجرين من اليهود السوفييت في الضفة والقطاع ولكن سيتم توطين اليهود الاخرين فيهما بينما لن يمنع استيطان المهاجرين السوفييت في تلك المناطق اذا ارادوا.

والتصريح الثالث لوزير الشرطة الذي اكد ان القتل سيستمر اذا ما استمرت اعمال الاحتجاج في احياء القدس العربية وقد ترافق هذا التصريح فعلا مع تكثيف الضغط على التجمعات السكانية العربية في دائرة ومحيط مدينة القدس بحدودها الواسعة. ومع اعلان صهيوني يؤكد عدم قبول مشاركة سكان القدس الشرقية في أية انتخابات لسكان الاراضي المحتلة.

اذن لقد بدأت فعلا محاولة ذات تطور نوعي لابتلاع الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وخاصة الضفة الغربية منها.

وخطة الابتلاع هذه ذات اتجاهين: الاول زيادة المستوطنين واطلاق ايديهم والثاني محاولة تهجير السكان الفلسطينيين بالضغط عليهم لكي يؤدي هذه الضغط الى مغادرة اكبر عدد من الشباب الى الخارج والى تشتت التجمعات السكانية الفلسطينية في الداخل بحيث يتم التغيير الديموغرافي في القدس وما حولها اولا.

ان مرحلة جديدة تبدأ في المواجهة اليوم، يحمل فيها الفلسطيني سيفه مجردا وعاريا بينما يتمترس الصهيوني في خندق التفوق في الامكانيات واطلاق يده وتغطيته السياسية من قبل الولايات المتحدة، وتركه حرا في داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة.

وما من شك ان ابتلاع الصهيوني لما اقتضمه في عام ١٩٦٧ سيؤدي الى اقتضام جديد، وسوف لن ينقذ المنطقة سكوتها او مهادنتها او استسلامها لمشيئة الامريكي او انتظارها حتى يصبح الصهيوني اكثر قدرة بالسكان والقوة والصواريخ الموجهة والقذائف المضادة للصواريخ.

ان ما يجري من قبل العدو وبمساندة الولايات المتحدة هو كسب الوقت واجراء المتغيرات في الواقع وفرض الحقائق الجديدة لكي ينطلق منها في خطوته المقبلة.

وعليه فان السباق يجري على الزمن ، وقد بدأ هذا السباق فعلا ليس اليوم وانما بالامس وقبل الامس انه يجري عبر حركة التاريخ ذاتها التي يختلط فيها ارساء النقيض بذور نقيضه مع نفي النفي.

وعبر حركة التاريخ التي لا تحمل في آفاقها الثابته سوى ما يتوائم مع قيمها القادمة وهي القيم الاكثر سموا وانسانية.

وهذا القانون هو قانون التفاؤل وهو قانون الدعوة الى التحرك والبدء، فالصرخة تختلط بالثقة، والدعوة تتحسس الخطر ولكنها مفعمة بالامل وبامكانيات القوة الوعده.

وما سيسقط عبر التجربة فعلا هو الصهيوني الذي يجيء ضد تيار القيم والتاريخ والانسان وهم المتقاعسون الذين سوف يحرقهم ويسود صفحتهم تيار الصهيوني، الذي يجد متسعا في هامش الشر ليس الا.

ونحن اذ نرفع الصرخة عالية نستلهم المقولة ان ما اخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، وانه لا شيء بدون الكفاح المسلح ، وان المجد القادم سوف يكون من فوهة البندقية الثائرة، ومن فوهة البندقية وحدها. ■

- الاتصالات والمراسلات:
- البريد الخاص: ص.ب ١٨ - ١٠٨٠ - الجمهورية التونسية.
فاكسميل ٧٦٧٥٩٩